

مشروع مرسوم رقم صادر في بتأخير و تتميم المرسوم رقم 223.2.94 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكيف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية.

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولا سيما المادتين 90 و 92 منه؛

بناء على المرسوم رقم 2.94.223 الصادر في 6 محرم 1415 (16 يونيو 1994) المحدث بموجبه لحساب وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر نظام لتكيف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية، كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.98.536 الصادر في 25 من رمضان 1419 (13 يناير 1999) والمرسوم رقم 2.00.967 الصادر في فاتح رجب 1422 (19 سبتمبر 2001).

وباقتراح من وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛

ووقعه بالعطف:

وزير التجهيز والنقل
واللوجستيك والماء

وبعد المداولة في المجلس الحكومي بتاريخ

رسم ما يلي:

وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المادة الأولى

عبد القادر اعمارة

تعوض تسمية "وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر" المبينة في المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 223-94-2 وفي المادة الأولى منه ب "وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء".

تعوض عبارة "الوزير المكلف بالأشغال العمومية" الواردة في المواد 3-10-12-14-15-16 و 17 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 223-94-2 ب "الوزير المكلف بالتجهيز".

المادة: 2

تتمم أحكام المواد 9-10-11-13 و 17 من المرسوم رقم 2-94-223-94-2 السالف الذكر كما يلي:

«المادة 9 : توجه المقاولات المعنية طلبات التكيف والتصنيف
..... إلى «السكرتارية الدائمة للجنة الوطنية وإما إلى السكرتارية الدائمة
«لللجنة الجهوية»

« تودع أيضا في قاعدة المعطيات الالكترونية المشار إليها في الفصل الرابع مكرر من هذا المرسوم.

«ويجب أن تشفع الطلبات المشار إليها أعلاه بالوثائق التالية :
«أ- نسخة من شهادة قيد السجل التجاري .
«ب- شهادة يسلمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
..... «إذا كانت قائمة منذ أقل من ثلاثة سنوات.
«ج- شهادة تسلمها مصالح الضرائب المباشرة والرسوم خلال الخمس سنوات الأخيرة

إذا كانت قائمة منذ أقل من خمسة سنوات.

«د- المراجع التقنية للمقاولة

»

وفقا لأحكام المادة 10 من هذا المرسوم

«هـ قائمة معدات تواريخ شرائها مشفوعة بالمستندات أو أي وثيقة تثبت اقتناءها.

«وـ قائمة أعوان مؤهلاتهم المهنية.

«المادة 10 :

«يسلم الوزير المكلف بالتجهيز

والصنف «الذى وقع ترتيبها فيه.

«تسلم كل مقاولة ستين يوما من تاريخ ايداع ملفها.

« وسلم الى المقاولات الحديثة و أن توافق اللجنة على صلاحيتها.

«ويمكن منح تأهيلات بصفة مؤقتة الى مقاولة لمدة سنة قابلة للتجديد على أساس وسائل إنتاجها.

«المادة 11 :

«ا- تدوم مدة صلاحية شهادة خمسة سنوات مشروطة بفحص كل ستين من طرف السكرتariات الدائمة للجن المشار اليها في المادة 8 من هذا المرسوم.

«ويتم هذا الفحص المشار اليه أعلاه المعايير المتعلقة بتأطير المقاولة وكذا الحد الأدنى لكتلة الأجرية.

«غير ان هذه الشهادة و ذلك بطلب :

«- من كل مقاولة في المادتين 9 و 10 أعلاه.

«- من وزير التجهيز بمقاولة معنية.

«ب - يجب أن يكون طلب إعادة فحص شهادة التكيف والتصنيف ويمكن أن « يتم تقديمها :

« - في حالة معانبة نقص في وسائل إنتاجها ؛

«- في حالة فسخ صفقتين المقاولة المكيفة والمصنفة.

« « وعلى إثر دراسة أن تقترح على وزير « التجهيز ما يلي:

«- اما إنزال المقاولة إلى المرتبة الدنيا مباشرة في النشاط المعنى لمدة سنة خلال سنة واحدة ؟

«- اما إنزال المقاولة إلى المرتبة المطابقة للتأطير لمدة ستة أشهر ؟

«ويتخرج عن قرار إنزال إلى المقاولة المعنية.

«ج) يتعين على كل مقاولة

.....المسلمة «.....من قبل.

المادة «13»

- «ا- كل خداع او تغيير يصدرهما الوزير المكلف بالتجهيز.
- « - سحب الشهادة بصورة مؤقتة أو رفض فحص أي طلب التكيف والتصنيف لمدة سنة « و ذلك في حالة تغيير تواريخ صلاحية شهادة التكيف والتصنيف.

« سحب الشهادة بصورة مؤقتة أو رفض فحص أي طلب التكييف والتصنيف لمدة سنتين و ذلك في حالة تغيير التاهيلات أو الأصناف المبينة في شهادة التكييف والتصنيف.

- سحب الشهادة بصورة نهائية في حالة العود.

«بـ- يطلب من المقاولة داخل أجل لا يقل عن خمسة عشر يوماً.
ويبلغ «اليها أن يكون مسبباً.

المادة 17:

« يمكن تمديد أحكام في القرار المذكور ان التمديد سنتين»

«ويحدد قرار التمديد.....مثلاً للوزارة المكلفة بالتجهيز و ممثلين عن «الهيئة المهنية لمقاولات البناء والأشغال العمومية الأكثر تمثيلية يتم تعينهم من الهيئة المذكورة..» «..... التي ينبغي تكييفها.

المادة 3

ينسخ الفصل الأول من المرسوم رقم 94-2-223 ويعرض بالفصل التالي:

«الفصل الأول : اللجنة الوطنية واللجنة الجهوية لتكيف وتصنيف المقاولات»

المادة 4»

«- تحدث في الوزارة المكلفة بالتجهيز، لجنة وطنية ولجن جهوية لتكثيف وتصنيف مقاولات البناء «الأشغال»، العمدة منه

• المادّة 5 •

«ناظ باللحنة الوطنية للتكييف والتصنیف المهام التالية .

»- تحديد الأعمال الوارد بيانها في الـ *الدول المضاف إلى هذا المسمى*؛

- «- تلقي والبت في طلبات التكيف والتصنيف التي تقدم بها المقاولات؛
- «- البت في طلبات إعادة فحص شهادة التكيف والتصنيف التكيف والتصنيف التي تقدم بها المقاولات «أو التي تصدر عن الوزير المكلف بالتجهيز؛
- «- دراسة كل مسألة أخرى تكون لها علاقة بتكييف وتصنيف المقاولات ويعيلها إليها الوزير المكلف «بالتجهيز.

«تนาط باللجن الجهوية للتكييف والتصنيف المهام التالية :

- «تلقي والبت في طلبات التكيف والتصنيف التي تقدم بها المقاولات؛
- «البت في طلبات إعادة فحص شهادة التكيف والتصنيف التكيف والتصنيف التي تقدم بها المقاولات «أو التي تصدر عن الوزير المكلف بالتجهيز؛
- «- دراسة كل مسألة أخرى تكون لها علاقة بتكييف وتصنيف المقاولات ويعيلها إليها الوزير المكلف «بالتجهيز.

«يحدد قرار للوزير المكلف بالتجهيز الجهات المعنية والأصناف حسب القطاعات، التي يمكن للجنة الوطنية واللجن «الجهوية» دراسة طلبات التكيف والتصنيف أو إعادة فحص شهادة التكيف والتصنيف المتعلقة بها المقدمة من طرف «المقاولات» أو الصادرة عن الوزير المكلف بالتجهيز.

«المادة 6 :

«يرأس اللجنة الوطنية مدير الشؤون التقنية والعلاقات مع المهنة بالوزارة المكلفة بالتجهيز. و في حالة «غياب الرئيس أو إذا عاقه عائق تسد النيابة إلى رئيس الجهاز الإداري المكلف بالعلاقات مع المهنة «بالوزارة المكلفة بالتجهيز.

«وتضم اللجنة الوطنية بالإضافة إلى رئيسها الأعضاء التالي بيانهم :

- «- ثلاثة موظفين تابعين للوزارة المكلفة بالتجهيز من بينهم موظف تابع لقطاع الماء؛
- «- ممثل للوزارة المكلفة بالمالية؛
- «- ممثل للوزارة المكلفة الداخلية؛
- «- ممثل للوزارة المكلفة بالإسكان؛
- «- ممثل للوزارة المكلفة بالفلاحة؛
- «- ممثل للوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة؛
- «- ممثل للوزارة المكلفة بالتربيـة الوطنية والتـكوين المهني؛
- «- ممثل عن الإدـارة المـكلـفة بالـدـفاع الـوطـنـي؛
- «- ثلاثة ممثـلين عنـ الـهـيـنةـ الـمهـنيـةـ لـمـقاـولـاتـ الـبـنـاءـ وـالـأشـغالـ الـعـومـيـةـ الـأـكـثـرـ تمـثـيلـيةـ يـتمـ تعـيـيـنـهـمـ مـنـ الـهـيـنةـ الـذـكـرـةـ؛
- «- كل شخص آخر يرى الرئيس فائدة في الاسترشاد برأيه بصفة استشارية.

«يرأس اللجنة الجهوية المدير الجهوي للتجهيز والنقل واللوجستيك و في حالة غياب الرئيس أو إذا عاقه عائق تسد النيابة إلى رئيس للجهاز الإداري المكلف بالخطيط و الدراسات الاقتصادية بالمديريـاتـ الجـهـوـيـةـ لـلـتـجـهـيزـ وـالـنـقـلـ وـالـلـوـجـسـتـيـكـ وـالـمـاءـ.

«وتضم اللجنة الجهوية بالإضافة إلى رئيسها الأعضاء التالي بيانهم :

- «- ثلاثة موظفين تابعين للوزارة المكلفة بالتجهيز من بينهم موظف تابع لقطاع الماء؛

«- ممثل للوزارة المكلفة بالمالية؛
«- ممثل للوزارة المكلفة بالداخلية؛
«- ممثل للوزارة المكلفة بالإسكان؛
«- ممثل للوزارة المكلفة بالفلاحة؛
«- ممثل للوزارة المكلفة بالتربيـة الوطنية والتـكوين المهني؛
«- ممثلان عن الهيئة المهنية لمقاولات الـبناء والأشغال العمومـية الأكثر تمثيلـية يتم تعيـينـهم من الهيئة المذكـورة؛
«- كل شخص آخر يرى الرئيس فـائدة في الاستـرشـاد بـرأـيه بـصـفة استـشـارـية.

المادة 7 :

«تـجـمـعـ اللـجـنـةـ الوـطـنـيـةـ وـالـلـجـنـةـ الـجـهـوـيـةـ لـلـتـكـيـفـ وـالـتـصـنـيفـ كـلـمـاـ دـعـتـ الـضـرـورـةـ إـلـىـ ذـلـكـ وـمـرـةـ فـيـ الشـهـرـ «ـعـلـىـ الـأـقـلـ وـتـدـعـىـ إـلـىـ الـاجـتمـاعـ بـمـسـعـىـ مـنـ رـئـيـسـهـاـ الـذـيـ يـحـددـ أـيـضـاـ جـوـلـ أـعـمـالـ الـاجـتمـاعـ.

«ـوـلـاـ تـكـوـنـ مـدـاـلـاتـهاـ صـحـيـحةـ إـلـاـ إـذـاـ حـضـرـهـاـ مـاـ لـاـ يـقـلـ عـنـ نـصـفـ الـأـعـضـاءـ.ـ غـيرـ أـنـ الرـئـيـسـ،ـ فـيـ حـالـةـ «ـعـدـمـ تـوـفـرـ النـصـابـ الـقـانـونـيـ خـلـالـ الـاستـدـعـاءـ الـأـوـلـ يـدـعـوـ الـلـجـنـةـ مـنـ جـدـيدـ لـعـقـدـ اـجـتمـاعـ اـخـرـ دـاـخـلـ أـجـلـ «ـيـتـرـاـوـحـ مـاـ بـيـنـ سـبـعـةـ (07)ـ وـخـمـسـةـ عـشـرـ (15)ـ يـوـمـاـ.ـ وـفـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـجـوزـ لـلـجـنـةـ الـتـدـاـولـ بـصـورـةـ صـحـيـحةـ «ـمـهـمـاـ كـانـ عـدـ الـأـعـضـاءـ الـحـاضـرـينـ.

«ـوـتـتـخـذـ قـرـارـاتـ الـلـجـنـةـ الوـطـنـيـةـ وـالـلـجـنـةـ الـجـهـوـيـةـ بـأـغـلـيـةـ الـأـصـوـاتـ،ـ فـإـنـ تـعـادـلـ رـجـحـ الـجـانـبـ الـذـيـ يـكـوـنـ «ـفـيـ الرـئـيـسـ.

«ـتـعـدـ الـلـجـنـةـ الوـطـنـيـةـ وـالـلـجـنـةـ الـجـهـوـيـةـ أـنـظـمـتـهـاـ الـدـاخـلـيـةـ الـتـيـ تـتـمـ الـمـصـادـقـةـ عـلـيـهـاـ مـنـ طـرـفـ الـوـزـيـرـ الـمـكـلـفـ «ـبـالـتـجـهـيزـ.

المادة 8 : السكرتariات الدائمة للجنة الوطنية والجنة الجهوية

«ـيـقـومـ بـأـعـمـالـ السـكـرـتـارـيـاتـ الدـائـمـةـ لـلـجـنـةـ الوـطـنـيـةـ لـلـتـكـيـفـ وـالـتـصـنـيفـ الـجـهـازـ الإـدـارـيـ الـمـكـلـفـ بـالـعـلـاقـاتـ «ـمـعـ الـمـهـنـةـ فـيـ الـوـزـيـرـ الـمـكـلـفـ بـالـتـجـهـيزـ.

«ـيـقـومـ بـأـعـمـالـ السـكـرـتـارـيـاتـ الدـائـمـةـ لـلـجـنـةـ الـجـهـوـيـةـ لـلـتـكـيـفـ وـالـتـصـنـيفـ الـجـهـازـ الإـدـارـيـ الـمـكـلـفـ بـالـتـخـطـيـطـ «ـوـالـدـرـاسـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ بـالـمـديـرـيـاتـ الـجـهـوـيـةـ لـلـتـجـهـيزـ وـالـنـقـلـ فـيـ الـوـزـيـرـ الـمـكـلـفـ بـالـتـجـهـيزـ.

«ـتـقـوـمـ السـكـرـتـارـيـاتـ الدـائـمـةـ بـتـحـضـيرـ وـالـبـثـ فـيـ الـمـلـفـاتـ الـمـرـادـ عـرـضـهـاـ عـلـىـ لـجـنـةـ التـكـيـفـ وـ التـصـنـيفـ وـ «ـكـداـ فـيـ الشـكـاـيـاتـ الـوـارـدـةـ مـنـ الـمـقاـولـاتـ وـ يـسـاـهـمـ الـمـسـؤـولـ عـنـ هـذـهـ السـكـرـتـارـيـاتـ فـيـ أـعـمـالـ الـلـجـنـةـ «ـبـصـفـةـ اـسـتـشـارـيـةـ وـ يـحـرـرـ مـاحـضـرـ اـجـتمـعـاتـهـاـ الـتـيـ يـجـبـ أـنـ يـوـقـعـهـاـ رـئـيـسـ الـلـجـنـةـ وـ أـعـضـاءـهـاـ «ـالـحـاضـرـونـ.

المادة 4

يتم المرسوم 223-94-2 السالـفـ الذـكـرـ بـالـفـصـلـ الـرـابـعـ مـكـرـرـ التـالـيـ :

«ـ الفـصـلـ الـرـابـعـ مـكـرـرـ :ـ تـجـريـدـ مـسـطـرـةـ تـكـيـفـ وـتـصـنـيفـ مـقاـولـاتـ الـبـنـاءـ وـالـأـشـغالـ الـعـمـومـيـةـ مـنـ الصـفـةـ «ـالـمـادـيـةـ.

«ـ المـادـةـ 16ـ مـكـرـرـ :

«ـ تـحدـثـ بـالـوـزـيـرـ الـمـكـلـفـ بـالـتـجـهـيزـ قـاعـدـةـ مـعـطـيـاتـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ لـتـكـيـفـ وـتـصـنـيفـ مـقاـولـاتـ الـبـنـاءـ

والأشغال «العمومية».

«ينشر في هذه القاعدة ما يلي :

«- النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنظام تكيف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال «العمومية».

«-الأنظمة الداخلية للجنة الوطنية واللجن الجهوية.

«شواهد تكيف وتصنيف المقاولات.

«لوائح المقاولات المؤهلة والمصنفة.

«لوائح المقاولات التي تم في حقها اتخاذ عقوبات أو إزالت في الرتب طبقا لمقتضيات هذا المرسوم .

«-البلاغات والأراء وجميع المعلومات المتعلقة بنظام تكيف وتصنيف مقاولات البناء والأشغال «العمومية».

«تعهد للوزارة المكلفة بالتجهيز تحديد مقر قاعدة معطيات إلكترونية وتسيرها.

«تودع في القاعدة المشار إليها أعلاه طلبات التكيف والتصنيف و كل الوثائق المشار إليها في المادة 9 «أعلاه من طرف المقاولات المعنية.

المادة 5

«يسند إلى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء تنفيذ هذا المرسوم الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد مضي «ثلاثة (03) أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

.....
وحرر في الرباط، ب.....

رئيس الحكومة